

سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة وفروعها ومكاتبها وتقديرها

مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في الجمعية حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتيال، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً لأنظمة.

البيان

أولاً: الرقابة:

أ- بالتقارير الإدارية:

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنها الجهة المسئولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام،

ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

- **التقارير الدورية:** وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.
- **تقارير سير الأعمال الإدارية:** وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات وإنجازات المتعددة.
- **تقارير الفحص:** وتكون لتحليل ظروف مشروع سابق ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.
- **تقارير قياس كفاءة العاملين:** وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لمرؤوسيهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك



القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل ... وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

المذكرات والرسائل المتبادلة: تكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

بـ- التقارير الخاصة:

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنات التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانياً: المبادئ:

أـ مبدأ التكاملية:

تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة ولوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.

بـ مبدأ الوضوح والبساطة:

سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.

تـ مبدأ سرعة كشف الانحرافات والإبلاغ عن الأخطاء:

أن نظام الرقابة وفعاليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبلغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجتها وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.

ثـ مبدأ الدقة:

إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.

المراقبة الداخلية هي: نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة من مالية وادارية ومحاسبية وضعتها الادارة ضماناً لحسن سير العمل في المنشأة . وبهدف التأكد من سلامة العمليات بما يضمن منع الاختلاسات والمحافظة على الأصول وكذلك التأكد من دقة البيانات والمعلومات المتوفرة للادارة وامكان الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

المراجعة الداخلية : هي الاجراءات والأنشطة التي يقوم بها مجموعة من موظفي الشركة تعينهم الادارة بغرض فحص وتقدير الانشطة المختلفة للشركة و التحقق من صلاحية النظم والسياسات والاجراءات والخطط الموضوعة و صحة تطبيقها .

الفرق بين المراقبة الداخلية والمراجعة الداخلية يعتقد البعض ان المراقبة الداخلية هي المراجعة الداخلية وانه لا فرق بينها وبين الضبط الداخلي وهذا الاعتقاد من قبيل الخلط الذي لم يبرر له علميا ،

فالمراقبة الداخلية Internal Control هي : نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة من مالية وادارية ومحاسبية وضعتها الادارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشأة . وبهدف التأكد من سلامة العمليات بما يضمن منع الاختلاسات والمحافظة على الأصول وكذلك التأكد من دقة البيانات والمعلومات المتوفرة للادارة وامكان الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات

وتشمل وسائل المراقبة الداخلية ما يلى :

١- نظام الضبط الداخلي

٢- المراجعة الداخلية Internal Check

٣- رقابة الموازنة Internal Audit

الضبط الداخلي : هو الاجراءات التنظيمية الادارية والمحاسبية التي بموجبها يتم تنفيذ وضبط العمليات التي تقوم بها الوحدة تلقائيا وبصفة مستمرة . ويتضمن ذلك تقسيم العمل وتوزيعه وتنظيمه وتحديد الاختصاصات والواجبات ، و الفصل بين الوظائف والمسؤوليات ، والتأمين على الاصول ، والتقيش المفاجئ ، واستخدام وسائل الرقابة المزدوجة ، وتدريب الموظفين وغيرها

. **المراجعة الداخلية :** هي الاجراءات والأنشطة التي يقوم بها مجموعة من موظفي الجمعية تعينهم الادارة بغرض فحص وتقدير الانشطة المختلفة للجمعية و التتحقق من صلاحية النظم والسياسات والاجراءات والخطط الموضوعة و صحة تطبيقها .



رقابة الموازنة: وتمثل في وضع خطة مالية مستقبلية تحدد اهداف الجمعية ، ويتم مقارنتها لاحقا بما تم تنفيذه فعلا ودراسة وتحليل الانحرافات .

المسؤوليات

تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمنتسبيين الذين يعملون تحت إدارة وشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوجيه إليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

إعتماد مجلس الإدارة

تم إعتماد سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة في اجتماع مجلس الإدارة بجلسته التعريري لاعضاء مجلس الادارة المنعقد بتاريخ ١٤٤٠/١١/٢٩ هـ

تم الاطلاع على مضمون سياسة الرقابة على المنظمة بالصيغة السابقة من قبل مجلس الإدارة وموظفي الجمعية وإقرارها واعتمادها والعمل بهذه السياسة اعتباراً من تاريخ ١٤٤٠/١١/٢٩ وعلى ذلك تم التوقيع وبالله التوفيق

*أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	المنصب	التوقيع	ملاحظات
١ يحيى مسدف علي حامظي	رئيس مجلس الإدارة		
٢ ماجد احمد علي محرق	نائب الرئيس		
٣ هادي مهدي محمد حبيب	امين الصندوق		
٤ رضاء احمد موسى النعيمي	عضو		
٥ هتان ابراهيم عيسى ابوجره	عضو		
٦ ضيف الله حمد علي شعفي	عضو		
٧ عيسى محمد علي الهاشمي	عضو		

موظفي الجمعية

الاسم	المنصب	التوقيع	ملاحظات
١ محمد ابراهيم محمد هتان	المدير التنفيذي		
٢ حيدر علي منصور جوحاوي	المحاسب		
٣ امين محمد احمد هتان	باحث اجتماعي		
٤ تركي عمر محمد خواجي	امين المستودع		